تقدير موقف

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

قمة بغداد 2025
أدوار النفوذ والتوازن المفقود

د. علي فارس حميد

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

قمة بغداد 2025
أدوار النفوذ والتوازن المفقود

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية

د. علي فارس حميد/ أستاذ الدراسات الاستراتيجية _جامعة النهرين

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

المقدمة

يتبنى العراق أدواراً متعددة في البيئة الإقليمية والدولية، تهدف إلى إبراز مكانته الإقليمية في ظل بيئة متقلبة وغير مستقرة، وهذا ما يجعل السياسة الخارجية، بأدواتها الدبلوماسية وقنواتها المتعددة، تستهدف تأمين أكبر قدر من الحوار والتعاون لجعل الأداء السياسي الخارجي للعراق أكثر فعالية، إضافة إلى التركيز المدروس على أهمية التواصل متعدد الأطراف الذي يعكس مكانة الدولة ودورها في النظام الدولي.

وفي ضوء الأحداث المتسارعة التي تشهدها المنطقة، وبعد القمة الاستثنائية لمجلس جامعة الدول العربية، يستعد العراق لاستضافة القمة العربية الرابعة والثلاثين، المقرر عقدها في 17 مايو/ايار 2025. تعد هذه القمة من أهم الأحداث الدبلوماسية التي تعقد في العراق منذ أكثر من عقد على القمة العربية التي عُقدت في بغداد عام 2012. ويأتي شعار التهدئة والدبلوماسية في مواجهة التحديات الإقليمية كمحور رئيسي في جولة الوزير الخارجية العراقي فؤاد حسين خلال هذه القمة.

يحاول العراق، في ضوء الدبلوماسية التي تتبناها وزارة الخارجية، أن يكون أكثر قدرة على إدارة الحوارات الثنائية والمتعددة في منطقة جواره الإقليمي. ويُمثل إدراك صانع القرار العراقي لأهمية الاستقرار الإقليمي في تعزيز الاستقرار الداخلي إحدى أولويات المنهاج الحكومي للسيد محمد شياع السوداني، الأمر الذي يدفع العراق إلى التعامل مع الأحداث الإقليمية باهتمام مباشر من رئيس الوزراء نظراً لطبيعة تأثيرها وتداعياتها على المشهدين السياسي والأمني الداخليين. وهذا ما يفسر الحراك الدبلوماسي العراقي الذي يهدف إلى تنسيق المواقف بدلاً من الانخراط في التفاعلات الإقليمية المعقدة، بحكم أن تداخل المصالح يزيد من حالة اللايقين في تفسير سلوكيات الدول تجاه بعضها البعض، مما يدفع العراق إلى تبني سياسة النأي عن الصراعات الإقليمية والدولية.

قمة بغداد: تداخل المحاور وتباعد الأدوار

تُعقد القمة العربية في ظل تحديات إقليمية كبرى تواجه جامعة الدول العربية، إلى جانب أدوار جديدة أسهمت في إعادة تشكيل سلوك القوى الإقليمية غير العربية المؤثرة في بيئة التفاعلات العربية. فلم تقتصر تأثيرات الأحداث المتسارعة التي تشهدها المنطقة على الجوانب الجيوسياسية فحسب، بل امتدت لتعيد صياغة الحسابات المنطقية لأدوار القوى الإقليمية الفاعلة، سواء في الجانب العربي أو بين القوى غير العربية، مما سينعكس على المراكز التفاوضية للدول المشاركة في القمة، من حيث المواقف التي ستتبناها إزاء حركة المتغيرات والتحولات التي تشهدها المنطقة.

فيما يتعلق بنطاق القضايا التي قد تتصدر أولويات النقاشات الثنائية والمتعددة، تأتي أوضاع قطاع غزة، الذي لا يزال يشهد أعمالاً وحشية ترتكبها قوات الكيان الصهيوني، في مقدمة هذه القضايا. ويُضاف إلى ذلك وجود نوايا تقودها الإدارة الأمريكية لتهجير سكان القطاع إلى مناطق بديلة، بهدف إعادة إعمار غزة وتأهيلها بطريقة جديدة تفضي إلى إنهاء التهديدات والمخاوف التي يثيرها الكيان الصهيوني بشأن حماس والمقاومة الفلسطينية. إن الوضع في فلسطين، من الناحيتين الأمنية والسياسية، يتطلب مواقف عربية جادة تسهم في رفض السياسات الأمريكية والصهيونية الساعية إلى تهجير المواطنين الفلسطينيين وتغيير البنية الديمغرافية في القطاع.

إلى جانب الأوضاع الفلسطينية، ستكون التطورات السياسية والأمنية في لبنان أيضاً محور نقاش واسع بين قادة الدول العربية، نظراً لطبيعة الاعتداءات التي يشهدها لبنان، بالإضافة إلى موقف حزب الله، مما سيزيد من تعقيد المشهد الإقليمي في ظل وجود إدارة لبنانية تسعى إلى إعادة إعمار البلاد ورسم حدود جديدة لأدوار المقاومة اللبنانية. وقد تتأثر المواقف العربية بطبيعة التوجهات الأمريكية من جهة، وبالتغيرات التي طرأت على مراكز القوى الإقليمية بعد أحداث سوريا من جهة أخرى. ومع ذلك، سيبقى موقف العراق من محور المقاومة منسجماً مع مواقفه السابقة، الرافضة لأي توجه يسعى إلى إضعاف فصائل المقاومة.

تتركز أعمال القمة العربية على أبرز القضايا ذات التأثير المباشر في الوضعين السياسي والأمني العربي، وذلك بالنظر إلى طبيعة المخاطر والتهديدات المتنامية في المنطقة. ومع ذلك، ستبرز بعض القضايا المتصلة بالمنطقة جغرافياً في الاجتماعات الثنائية بشكل أكبر، مثل تطورات العلاقة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية، إضافةً إلى ما قد تسفر عنه جولات التفاوض بشأن الملف النووي الإيراني من تطورات قد تنعكس على الأمن القومي العربي، لاسيما أمن المملكة العربية السعودية، التي تبدي حذراً متزايداً تجاه قضايا الأمن، بالنظر إلى طبيعة النظام السياسي الإيراني وحدود القوة التي يعتمدها في التعامل مع المنطقة العربية والإسلامية على حد سواء.

ومن ثم، فإن قمة بغداد العربية، من حيث المحاور والقضايا المطروحة، ستكون ذات اهتمامات عربية كبيرة وليست مجرد لقاء بروتوكولي، لاسيما في ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها المنطقة. ويبرز الملف السوري بوصفه محوراً أساسياً بسبب تعقيدات تداخلاته وتداعياته التي تتجاوز الحدود الجيوسياسية، مما سيجعل تعامل الدول العربية معه يتسم بقدر كبير من الحذر مقارنة بملفات إقليمية أخرى.

الأدوار العربية بين التحدي والاستجابة

انطلاقاً من تحليل بيئة التفاعلات الإقليمية، يمكن ملاحظة الأدوار البارزة التي اضطلعت بها القوى الخليجية في المشهد العربي. فقد كان للمملكة العربية السعودية، خلال الفترة التي سبقت تولي الرئيس ترامب رئاسة الولايات المتحدة، وبعد توليه المنصب، جملة من الأدوار المهمة في مجال الوساطة والمساعي الحميدة، خاصة بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا، تمهيداً لمفاوضات أوسع قد تشمل الولايات المتحدة وروسيا. كما تبنّت السعودية دبلوماسية التهدئة حيال الأوضاع في لبنان، لا سيما بعد حادثة استشهاد سماحة السيد حسن نصر الله.

ويمكن ملاحظة الأدوار السعودية التي تمددت بشكل ملحوظ نتيجة الحوارات السابقة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتي أسهمت في تنسيق العديد من المواقف الإقليمية بشأن ردود الأفعال تجاه التطورات التي تشهدها المنطقة، لاسيما بعد أن تبنّى الكيان الصهيوني استراتيجية توسعية في سوريا لحماية مصالحه الأمنية عقب التغيرات التي طرأت على النظام السوري.

ومن شأن هذه التطورات أن تترك تداعيات واضحة على موقع المملكة العربية السعودية الإقليمي في جلسات القمة، مما يمنحها مكانة متميزة بالنظر إلى مستوى القبول الذي تحظى به على الصعيدين الإقليمي والدولي.
وفي هذا الإطار، فإن الدور الذي يمكن أن تؤديه المملكة، انطلاقاً من مكانتها الإقليمية، من شأنه أن يعزز تأييد الدول العربية لمقترحاتها خلال قمة بغداد، خصوصاً إذا أخذنا بالاعتبار أن اللوبي السعودي في واشنطن نجح في تعزيز صورة المملكة وجعلها أكثر قبولاً ضمن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الخليج والشرق الأوسط.

من جهة أخرى، يمكن ملاحظة دور قطر في إدارة بعض الملفات الإقليمية، حيث بدأ دورها يتسع بشكل ملحوظ منذ الأزمة الخليجية عام 2017، مما يترك انطباعات مهمة بشأن توجهاتها الجديدة، خاصةً في الملف السوري، فضلاً عن علاقتها المتنامية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الأمر الذي يمنحها مركزاً حيوياً ضمن توجهات القمة العربية بفضل حضورها الواضح في مسارات التسويات الإقليمية .وعلى الرغم من محدودية الأدوار التي تؤديها مقارنة بالقوى الإقليمية الكبرى، إلا أن قطر تحاول توظيف حركة المتغيرات الإقليمية لتعزيز مكانتها كلاعب فاعل في التوازنات المقبلة، ساعية إلى نسج محور إقليمي مع تركيا ضمن إطار تحركات اللاعبين الإقليميين المؤثرين.

إن طبيعة الأدوار الخليجية المتزايدة على مستوى القضايا الدولية والاقليمية يسهم في زيادة مكانة الدول الخليجية من حيث التأثير على قرارات القمة العربية، لاسيما في ضوء التأييد الذي تكتسبه دول مثل المملكة العربية السعودية وقطر من تأييد لحركتها الاقليمية الأمر الذي يجعلها أكثر تأثيراً، ناهيك عن تنامي العلاقات من حيث المصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تجعل الكثير من الدول بحاجة إلى مساعي من قبل السعودية تجاه العلاقة مع الولايات المتحدة.

بالاتجاه ذاته، تتقارب الأحداث بشكل متناقض، حيث تم في الأردن حظر جماعة الإخوان المسلمين مع تبني سياسة صارمة لمنع أي نشاط سياسي أو اجتماعي تقوم به الجماعة داخل حدود المملكة. ومن المتوقع أن يترك هذا الأمر تداعيات كبيرة ويثير مواقف متناقضة من قبل دول أخرى، من بينها قطر، التي قد تكون في موقف معارض، في مقابل التناغم والتأييد اللذين تحظى بهما هذه السياسة من قبل الجمهورية المصرية والمملكة العربية السعودية. وبالتالي، فإن طبيعة هذه الأحداث ستسهم في تشكيل مواقف متباينة بين الدول العربية، وفقاً للأدوار التي تتبناها هذه الدول والتفاعلات الناتجة عنها.

تحاول قطر، كما هو الحال مع تركيا، في تكوين تقارب سياسي وتفاهم بين سوريا والعراق، فالجوار الجغرافي والروابط المتنوعة ضرورية بشأن وجود تفاهم بين دمشق وبغداد، والذي يواجه موقف صلب من قوى الإطار التنسيقي الشيعي الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، فالقوى السياسية في الإطار التنسيقي ترفض التعامل مع سوريا خارج حدود الضرورة بسبب الملفات والقضايا المرتبطة بالشرع من الناحية القضائية. مما أجبر قطر على دعوة رئيس الوزراء العراقي إلى الدوحة لأجل لقاء الشرع بمشاركة أمير قطر تميم بن حمد.

مشاركة الشرع بين مخاوف سوريا وقيود بغداد

تعد مشاركة رؤساء الدول من أهم ملامح نجاح أي قمة أو مؤتمر دولي متعدد الأطراف، إذ تسمح مؤتمرات القمة من تحقيق نتائج سريعة وحسم ملفات يمكن أن تستغرق وقت طويل من الجهود الدبلوماسية لتسويتها، وما تتسم به دبلوماسية القرن العشرين هو نمط مؤتمرات القمة التي يمكن عن طريق اللقاءات والاجتماعات إدارة القضايا العالقة بين الدول بطرق أكثر سهولة ويمكن أن تسهم في بناء علاقات تعاون طويلة بين الدول، وتصحيح مسارات التفاعل الذي تشهده البيئة الاستراتيجية بحسب موقعها والمشاركين فيها.

تمثل القمة العربية واحدة من أهم متطلبات التعاون والتفاهم العربي، إذ يمكن عن طريقها تعزيز بعض القضايا ذات الاهتمام المشترك، ورغم أن الجهود الدبلوماسية لا تتعدى الجوانب البروتكولية، إلا أنها في واقع التفاعلات الدولية تبقى ذات قيمة معنوية. ومن ثم فإن مشاركة رؤساء الدول تعد واحدة من أهم مظاهر هذه القمة والأكثر حيوية في مجال إدارة العلاقات العربية، خاصةً وأنها تسهم في تفعيل وتعزيز أداء المجالس الوزارية لكثير من الملفات والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومع هذه الأهمية، تبقى هناك العديد من الإشكاليات المتعلقة بهذه الجوانب، لعل في مقدمتها مشاركة سوريا برئاسة أحمد الشرع في قمة بغداد. فمن الناحية السياسية، هناك العديد من الملفات التي تؤثر في علاقات الدولتين وتعد حاجزاً أمام أي تطور محتمل في العلاقات الثنائية، بسبب الاتهامات الموجهة للشرع عندما كان في تنظيم القاعدة. هذا الأمر يثير ردود أفعال شعبية وسياسية في آن واحد حيال مشاركته في أعمال قمة بغداد. فحدود سياسة الانفتاح التي يتبناها العراق دبلوماسياً تبقى مقيدة برؤية وتوجهات القوى السياسية التي تمثل الإرادة الشعبية.

وبالرجوع إلى الأدبيات الدبلوماسية، فإن رئيس الدولة من الناحية الدبلوماسية يمتلك حصانة شخصية وقضائية خاصة، تفوق جميع الحصانات الممنوحة بموجب اتفاقية فيينا. ولعل هذه الخصوصية ترتبط بشكل أساسي بطبيعة دور ووظيفة رئيس الجمهورية التي تعد رمزاً للدولة، مما يجبر الكثير من الدول على منع أو إيقاف أي قرارات قضائية قد ترتبط بهذه الشخصية، تجنباً للدخول في تعقيدات قد تمس العلاقات الثنائية والمصالح المشتركة، وقد تترك تأثيرها لأجيال متعاقبة.[1]

ومن ثم، فإن زيارة الشرع إلى بغداد وحضور اجتماعات القمة قد تكون واحدة من أهم القضايا التي أخذت بعداً إعلامياً واسعاً، بسبب الرأي العام الشعبي والمواقف السياسية التي قد تكون ضاغطة على الحكومة العراقية في حال تجاوزت الحدود المسموحة للتعبير عن الرأي. وقد تؤدي هذه الزيارة إلى عدة احتمالات في هذا الصدد.

وفي إطار تحليل قمة بغداد ومشاركة أحمد الشرع فيها، يمكن التعامل مع الاحتمالات الآتية:

الاحتمال الأول: ويتضمن هذا الاحتمال مشاركة أحمد الشرع في قمة بغداد مع إمكانية وجود رأي عام رافض لحضوره إلى بغداد، ورغم العواقب التي يمكن أن تتعرض لها حكومة السيد السوداني إلا أن معايير التعامل الدولي والأعراف الدبلوماسية تقتضي من العراق توفير الحماية الكافية واللازمة لمشاركة الشرع في القمة. أما على مستوى القمة فإن مشاركة الشرع سيكون لها تأثير مهم في جانب الاعتراف والتعامل الثنائي وتتيح إمكانية فهم الموقف السوري بشكل أكبر بعد التغيير السياسي. فضلاً عن أنها تكشف عن توجهات سوريا وفقاً لتقييم حضورها الدبلوماسي ولقاءاتها الثنائية في قمة بغداد.

1- • في القانون الدولي هنالك الكثير من الأمثلة التي تتصل بهذا المبدأ من بينها حكم أحد المحاكم الفرنسية بإمكانية إخضاع الرئيس الليبي معمر القذافي للمقاضاة أمام المحاكم الفرنسية بتهمة اسقاط طائرة مدنية فرنسية فوق جمهورية النيجر في عام 1989، إلا أن محكمة النقض الفرنسية رفضت السماح برفع الدعوة على اعتبار أن الأعراف الدولية تمنع محاكمة رؤساء الدول لما يتمتعون به من قيمة معنوية، الأمر الذي أفضى إلى أن تغلق هذه الدعوة.

الاحتمال الثاني: ويتضمن هذا الاحتمال عدم حضور الشرع إلى مؤتمر القمة وتفويض وزير الخارجية بالمشاركة، وذلك بسبب المواقف السياسية التي تثيرها القوى السياسية تجاه أعماله السابقة، فضلاً عن احتمالات صعوبة السيطرة على المواقف الشعبية، مما يجعل العراق وسوريا في حرج كبير. ومن المؤكد أن هذا الاحتمال يحمل في طياته مجموعة من الإيجابيات، من بينها طمأنة القوى السياسية في الإطار التنسيقي، وعدم إحراج القضاء العراقي، إلى جانب عدم تأجيج الرأي العام ودخوله في تظاهرات قد تؤثر بشكل سلبي على العلاقة مستقبلاً بين الشعبين السوري والعراقي. أما السلبيات التي تتعلق بعدم الحضور، فهي ترتبط بشكل وثيق بفهم توجهات سوريا والأدوار التي يمكن أن تؤديها. فضلاً عن أن القمة يمكن أن تكشف للحكومة العراقية طبيعة العلاقات الثنائية التي تستهدفها السياسة الخارجية السورية، وهو ما يشكل واحداً من أهم التحديات التي تواجه صانع القرار العراقي في تقدير الحالة في سوريا لأجل تأمين المصالح الوطنية التي يشاركها العراق مع سوريا بحكم الجوار الجغرافي والتقارب الشعبي.

إن طبيعة الرمزية التي يحملها رئيس الجمهورية وفقاً لقواعد التعامل الدولي تبقى ذات أولوية وتقدير من قبل حكومات الدول، إلا أنها في بعض الحالات قد تجعل الدولة في مواقف حرجة بسبب تعلق الأمر بالحقوق الشخصية. وهذا ما ينطبق على حالة أحمد الشرع بخصوص مشاركته في قمة بغداد. فطبيعة الشعوب العربية وما واجهه الشعب العراقي من تحديات هددت النسيج الاجتماعي بسبب الجماعات الإرهابية تجعل من ضبط النفس أمراً في غاية الصعوبة. وهذا ما يمكن أن يكون واحداً من مبررات عدم حضور الشرع إلى بغداد والاكتفاء بمشاركة وزير خارجيته.

إن واحدة من غايات العراق في نطاق هذه القمة هي محاولة إيجاد طرق للتفاهم والحوار تجمع دول المنطقة في مواجهة التحديات والتهديدات القائمة والمحتملة. فالمشاكل التي تتعلق بالوضع في فلسطين ولبنان وسوريا، إلى جانب المفاوضات الإيرانية الأمريكية، تكشف عن مخاطر تهدد الاستقرار الإقليمي. ناهيك عن تحركات الجماعات المتطرفة التي تحاول استغلال الفوضى التي تشهدها المنطقة من أجل السيطرة على مناطق رخوة من الناحية الأمنية. فتداخل الحدود البرية، وضعف التنسيق الأمني والاستخباري بين هذه الدول، إلى جانب اتساع الفراغ السكاني في المناطق الحدودية، يسهم في زيادة نشاط الجماعات المتطرفة التي تجد فيها مراكز للتجنيد والتدريب بهدف توسيع أنشطتها الإرهابية.

وعلى الرغم من محاولة الجامعة العربية إيجاد منهجية لإدارة الخلافات والقضايا التي تتصل بالدول العربية، إلا أنها تبقى من الناحية العملية ضعيفة وغير قادرة على تحقيق قرارات حقيقية ومؤثرة بسبب طبيعة التوجهات المتناقضة لدى الدول العربية، وعدم وجود توافق في التعامل مع حركة المتغيرات وما تنتجه من مخاطر وتهديدات تمس الأمن القومي لدولها. الأمر الذي سيجعل أدوار القوى الخليجية، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية والإمارات، تميل إلى خيارات لا تتوافق مع قطر على سبيل المثال. وقد تميل الأردن ومصر إلى توجهات السعودية والإمارات، في حين أن العراق يحاول أن يكون بعيداً عن الاصطفافات الإقليمية التي قد تؤثر في نقاشات قمة بغداد.

ومن ثم فإن المكاسب التي يمكن أن يحققها العراق من القمة العربية تكاد تتركز في الجوانب الدبلوماسية ورفع مستوى التأثير الإقليمي بوصفه الدولة المستضيفة للقمة، مما يعطي انطباعات إيجابية عن الاستقرار الأمني الذي يشهده العراق، فضلاً عن نهج التنمية العمرانية التي رافقت حكومة السيد السوداني. وهذا قد يكون من أهم المكاسب التي يسعى لها العراق في ظل عدم وجود رغبة في الانغماس في تفاعلات تهيمن عليها تناقضات المصالح وتنازع الإرادات الهادفة إلى فرض نفوذ جديد في مناطق أصبحت خارج التوازن.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org